واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في اليمن : (جامعة إب أنموذجاً)

د/ طارق أحمـــد قاسم المنصـــوب *

مستخلص البحث:

لازالت النظرة السائدة اليوم، في العديد من مجتمعاتنا، للبحوث العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية قاصرة كثيراً على الرغم من أهميتها، فهي ترى أن دورها في عملية التنمية المجتمعية المستدامة أقل أهمية من باقي العلوم الأخرى.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى بحث مختلف العوامل التي أسهمت في قلة الاهتمام بدعم البحوث المنجزة في مجالات العلوم الإنسانية، وبيان الأهمية التي باتت تحتلها البحوث العلمية في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من المجتمعات، والبحث عن سبلٍ وحلول للخروج من هذه الحالة التي لازالت تعيشها العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن.

Abstract:

Although the importance of the Humanities Scientific Researchs, Our Societies ignore it`s role in the Sustianable Social Development and still think that it is less important than the Natural Sciences.

This study try in hand to study the different factors and reasons that lead to neglect and diminution the monetary consolidation which given to humanities researches, and it is try to explain the importanc of this kind of researches in the Social & Economical Development in the other hand, finally the study looking for the solutions to resolve this situation of the humanity Sciences in Yemen today.

---

* استاذ العلوم السياسية المساعد – كلية التجارة والعلوم الإدارية – جامعة إب .

المقدمة

يميز المشتغلون بالعلوم الإنسانية، عادة بين موضوعات ومناهج بحثهم، وموضوعات ومناهج البحث في مجالات العلوم التطبيقية، وبإمكان الباحث، في هذا الشأن، أن يلاحظ تعدد وتشعب الأراء القائلة بهذا التمييز إلى عدة اتجاهات، يمكن إدراجها ضمن اتجاهين أساسيين هما (السيد، 2004):

- أصحاب الاتجاه الطبيعي: الذين يزعمون أن موضوعات العلوم الإنسانية والاجتماعية لاتختلف كثيراً عن موضوعات العلوم الطبيعية والتطبيقية، وعليه يجب، أيضاً، ألا تختلف مناهجها، وعلى العلماء في هذه المجالات أن يستخدموا نفس المناهج والأدوات لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية.
- أصحاب الاتجاه الثاني وهم اللاطبيعيون **Anti-naturalists**: وهؤلاء يرون أن على دارسي الظواهر الإنسانية والاجتماعية عدم استخدام نفس المناهج والأدوات، لأن طبيعة الموضوعات مختلفة بين هذه المجالات، وهي لاتسمح بذلك الاستخدام.

وهناك اعتقاد أن تخلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية يعود إلى سببين اثنين هما (السيد، 2004):

1- عدم الاهتمام الكافي بفلسفة العلم.

2- عدم الاهتمام بمناهج البحث بصفة عامة، وفي هذه العلوم بصفة خاصة.

وفي اعتقاد الباحث أن الأمر يمكن أن يعزى، بالإضافة إلى العاملين السابقين، إلى العديد من العوامل الأخرى أهمها: عدم الاهتمام بدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في العديد من مجتمعاتنا العربية للعديد من الأسباب التي سوف نفصل الحديث فيها لاحقاً.

فالملاحظ أن البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، وعلى الرغم من مسيرته الطيبة، في الجامعات العربية، والجامعات اليمنية، لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، رغم تعدد المحاولات التي جرت لوصف واقعه وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترض مسيرته، وتقلل من فاعليته. فالبحث العلمي في

مجال العلوم الانسانية والاجتماعية يعاني من ضعفٍ نسبي مقارنة بالبحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية، أما إذا قارنا هذه الوضعية بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، أو حتى العديد من الدول النامية، فالفجوة التي تفصل البحث العلمي في مجتمعاتنا وتلك المجتمعات باتت كبيرة جداً، والبون أصبح يتسع أكثر فأكثر. (الكفري،2004).

أهمية البحث:

يفرض التقدم الذي تسعى إليه- في عصرنا الحاضر- العديد من المجتمعات البشرية، ومنها مجتمعنا اليمني، إدراك واستشعار ما للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والبحث العلمي في إطارها، من دور وأهمية في تطوير أدوات العمل، وتوسيع المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم الأخرى. وعليه فإن البحث في أهمية الدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في هذه العملية، يحتل مكانة هامة في تفكير أي باحث، ولعل هذا واحداً من الأسباب التي دفعت الباحث للبحث في هذا الموضوع، ودراسة وضعية العلوم الإنسانية، ودورها في الواقع اليمني.

وما يميز هذا البحث، عن بقية البحوث التي اهتمت بواقع العلوم الإنسانية والاجتماعية وقضايا البحث العلمي فيها، هو أنه سيركز على مكانة البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن، وهو الأمر الذي لاحظ الباحث أنه، رغم أهميته الكبيرة، لم ينل من الباحثين اليمنيين العناية التي يستحقها، حيث كانت العديد من البحوث والدراسات السابقة تتحدث عن واقع البحث العلمي في اليمن والجامعات اليمنية، بشكلٍ عام، ودون تحديد المجال البحثي على وجه الدقة (مثلاً دراسات: باطويح، 2004م، الدباغ،2004م، سعد، 2000م، القصير، 1999م).

وأما البحوث التي كتبها باحثون عرب فقد ركزت كثيراً على وضعية العلوم الإنسانية في الدول العربية بشكلٍ عام (الكفري، 2004م، مؤسسة التميمي، 1998م، الغالي، 1991م، وقيدي، 1990م)، أو في بعض الدول العربية (الخليجية) بصفة خاصة (السبيعي، 2004م، الطراح،2004م، السيد، 2004م). ولم يعثر الباحث، على الرغم من المحاولات التي بذلها في هذا الصدد، على أية دراسة سابقة تتحدث عن واقع العلوم الإنسانية في اليمن، ونفس الأمر يمكن قوله فيما يتعلق بعدم العثور على أية دراسة خاصة عن جامعة إب وواقع البحث العلمي فيها في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعليه فكل مايرجوه أن تشكل المعطيات التي سترد في هذا البحث الأرضية، والأساس لنقاش مستفيض حول هذا الشأن،

وأن تكون نواة لبحوث مستقبلية أكثر عمقاً عن هذا الموضوع، وخاصة في شقه المتعلق بواقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن.

مشكلة البحث:

عندما نركز حديثنا على واقع العلوم الإنسانية في المجتمع اليمني فإن المشكلة تكمن في أن الواقع يشير إلى قلة الاهتمام الرسمي بها، ونقصان الدعم الممنوح للبحوث، بوجهٍ عام، والبحوث التي تنجز في إطارها، بوجهٍ خاص. مما أدى إلى أن تكون البحوث العلمية المنجزة في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية- رغم تعددها وزيادة أعدادها في السنوات القليلة الماضية- محدودة التأثير في عملية التنمية لمجتمعاتنا، لدرجة أن صانع القرار السياسي لايعول كثيراً على نتائج الدراسات والبحوث المنجزة، في هذه العلوم، وخاصة إن كانت من إنجاز باحثين محليين، فالسلطة السياسية لاتوظف نتائج البحوث العلمية لهذه العلوم في سياساتها، ولاتعتمد على نتائج البحث العلمي فيها في دراستها للظواهر والمشكلات المختلفة، سواءً تلك التي تواجه دول المنطقة (الطراح، 2004)، أو التي تواجه مجتمعنا اليمني، كما أن مخرجات هذه العلوم لازالت ضعيفة، بدورها، ولاتملك المهارات المعرفية الحديثة التي تمكنها من القيام بدورها المطلوب، وهي إن قامت به فعلى نحوٍ غير مرضي.

تساؤلات البحث:

وهذا يطرح على الباحث في هذا الواقع العديد من التساؤلات أهمها:-

1- ماهي أسباب هذا التهميش، أو قلة الاهتمام بالعلوم الإنسانية؟
2- وماهي تأثيرات ذلك التهميش على مستوى جودة البحوث المنجزة في مجال العلوم الإنسانية؟ وبالتالي على دورها في عملية التنمية المجتمعية؟
3- ماهي انعكاسات هذا التهميش على تدريس العلوم الإنسانية في الجامعات اليمنية (جامعة إب مثلاً)؟
4- وهل هذا التهميش ينحصر على العلوم الإنسانية، أم أن هذا هو الشأن مع مختلف العلوم؟

فروض الدراسة:

ينطلق البحث في مسعاه لمعالجة بعض التساؤلات والإشكالات السابقة، وتفسير وضعية البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية في اليمن، من عدة افتراضات أهمها:-

1- سيادة نظرة اجتماعية محلية تنتقص من مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية في المجتمع اليمني.

2- التركيز على العلوم الطبيعية واعتبارها ركيزة هامة من ركائز التقدم والتنمية.

3- حداثة نشأة العديد من الجامعات اليمنية، وعدم ترسيط تقاليد البحث العلمي في هذه الجامعات.

4- قلة الموارد المالية المخصصة، أصلاً، لدعم البحوث في مختلف المجالات.

أهداف البحث:

لمعالجة مختلف الإشكالات،التي ذكرتها أعلاه،فقد حدد الباحث للبحث عدة أهداف هي:-

1- بيان أهمية الدور الذي يمكن للعلوم الإنسانية والاجتماعية أن تؤديه لخدمة التنمية في المجتمع اليمني، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم الأخرى.

2- دراسة واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات اليمنية، بصفة عامة، وجامعة إب، بصورة خاصة.

3- دراسة مختلف الأسباب والعوامل التي أسهمت في قلة الاهتمام بدعم البحوث المنجزة في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، على الرغم من أنها، خاصة فيما يتعلق بجامعة إب، في تزايد مضطرد.

4- تحديد بعض السبل الكفيلة بالخروج من هذه الوضعية.

نطاق البحث وحدوده:

يمكن القول بأن الباحث قد أفاض في الحديث عن العلوم الإنسانية ومجالات البحث فيها، وأهميتها، قبل الحديث عن واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن، وذلك لاعتبارات منهجية صرفة، حيث تشكل الأرضية لفهم واقع الحال في جامعة إب، حيث أن البحث سوف يتركز بصورة أساسية على دراسة واقع العلوم الانسانية في المجتمع اليمني، من خلال دراسة واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب خلال المدة من 1998 – 2004م (وسيتركز الحديث بصورة مفصلة على البحوث التي أنجزت في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية ونشرت في مجلة الباحث الجامعي، وهي المجلة المتخصصة في

نشر جميع البحوث العلمية التي تصدر عن باحثين من جامعة إب، وفي مختلف التخصصات). وقد اقتصرت الدراسة على هذه العينة من البحوث نتيجة لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة، ومفصلة، عن كافة البحوث التي أعدها باحثون من الجامعة وشاركوا بها سواء في مؤتمرات وندوات محلية، أوخارجية، و تلك التي نشرت لهم في مجلات محلية، أوخارجية (رغم أن هذه البحوث هي أكثر بكثير من العدد الذي نشر في مجلة الباحث الجامعي).

تصميم البحث:

لأغراض الدراسة لواقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في اليمن، سوف يقسم البحث إلى:-

الفصل الأول:- أهمية البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ودوره في تنمية المجتمع اليمني

المبحث الأول:- التعريف بالعلوم الإنسانية ومجالات البحث العلمي فيها

المبحث الثاني:- دور البحوث الإنسانية والاجتماعية في تنمية المجتمع

الفصل الثاني:- واقع البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في اليمن .

المبحث الأول:- الصعوبات والعوائق التي تواجه البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن

المبحث الثاني:- واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب

النتائج

التوصيات

الخاتمة

الفصل الأول

أهمية البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ودوره في تنمية المجتمع

يتضمن هذا الفصل التعريف بمجال البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومناقشة مختلف النقاط المتعلقة بدور هذه العلوم في عملية التنمية في المجتمعات، وهو الدور الذي لازال غير فعال في العديد من مجتمعاتنا العربية. فبعد مرور أكثر من أربعين عاماً، أو يزيد، على الاستقلال السياسي للعديد من الدول العربية، لم نشهد تبلور سياسة واضحة المعالم، أو استراتيجية محددة الأهداف، للبحث العلمي، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم يفد تنظيم العديد من الندوات والملتقيات، والمؤتمرات، التي خصصت لدراسة وتقويم النتاج البحثي لهذه العلوم، على مستوى العالم العربي، وفي مختلف الاختصاصات، لم يفد كل ذلك في أن يقدم دراسة متأنية وفاحصة لكل الانتاج البحثي والمعرفي في هذه العلوم (الكفري، 2004م)، ولذا تبقى المهمة الملقاة على عاتق الباحثين كبيرة في أن يقدموا إضافات نوعية للبحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية، ويبينوا الأسس التي ينبغي الارتكاز عليها لمعالجة مختلف المشاكل والعوائق التي تقف في وجه التقدم العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المبحث الأول:- التعريف بالعلوم الإنسانية ومجالات البحث العلمي فيها

يعود مفهوم العلوم الإنسانية، في الأساس، إلى المفكرين اليونانيين الذين وضعوا أسس قواعد التربية، تأسيساً على ماعرف، آنذاك، بالفنون السبعة، التي قسمت إلى مجموعتين: الثلاثية وتشمل: النحو والبلاغة والمنطق. والرباعية وتتمثل في: الرياضيات والهندسة، والفلك، والهارمونيا أو التناغم. وقد تطور المفهوم على يد الرومان إلى أن وصل إلى عصر النهضة الأوربية، حيث استعمل المفهوم في الإشارة إلى تدريس اللغات الكلاسيكية وآدابها (البازعي، 2001م).

وعند محاولة تعريف المقصود بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، يواجه الباحث صعوبة بالغة في الوصول إلى تعريف جامع مانع للمقصود بهذه العلوم. إذ يتفاوت

المعنى، أو المدلول الذي يستخدم للتعبير عن معنى " العلوم الإنسانية " في الثقافتين الغربية، والعربية، كما يتسع الخلاف حول المجالات أو الفروع التي تنتمي لهذا الميدان من ميادين المعرفة الإنسانية. حيث نجد أن الاستعمال الغربي لمدلول لفظ " علوم إنسانية " يتجه إلى كل ماله علاقة بفروع السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، والسيكولوجيا (علم النفس)، وإلى اللسانيات، وإلى التاريخ الموضوعي، وإلى علم الاقتصاد، والاقتصاد السياسي، وإلى علم السكان، والجغرافيا البشرية، وإلى السيبرناطيقا.

بينما يبقى هذا المفهوم غامضاً في الاستعمال العربي، حيث نجد أن لفظ " علوم إنسانية " كما يتصورها بعض علمائنا وباحثينا، المشتغلين في هذه العلوم، تضم قائمة طويلة من العلوم والدراسات مثل: التاريخ، والفلسفة، وعلم السياسة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والفيلولوجيا، والتشريع والدين المقارن، والإدارة، ونظرية الاتصال (محمد، والسرياقوسي، 1988م: 337)، وتارة أخرى، تتركز فقط في: علم الاجتماع، وعلم النفس واللغة، وفي أحيان أخرى تتمثل في كل هذه الفروع وفروع أخرى مثل: التاريخ، والفلسفة، وعلم الجمال، والأخلاق، والقانون، والقائمة مرشحة للزيادة من باحث إلى آخر، بحسب طبيعة تعريفه للمقصود بهذه العلوم.

وهذا التذبذب في تحديد فروع هذه العلوم هو بمثابة تعبير صادق عن أن دلالة هذه الأخيرة لاتزال غامضة في أذهاننا وفي ممارساتنا العلمية، والدليل على ذلك هو في تنوع التسميات التي تنعت بها هذه العلوم: العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية، العلوم السلوكية، الإنسانيات، علوم المجتمع، علوم الإنسان وغيرها من التسميات التي تطلق عليها. ولعل السبب، في ذلك، يعود إلى كوننا لم نستطع الوصول بعد إلى تأسيس قواعد وتقاليد ملائمة لممارسة البحث العلمي في إطار هذه العلوم (قنصوة، 1984م، الغالي، 1991م: 130).

وعليه يمكن القول بأن أولى مهام البحث العلمي في المجتمع العربي في ميدان العلوم الإنسانية تكمن في ضرورة تحديد المقصود، وعلى وجه الدقة، بهذه العلوم وتحديد المجالات التي تهتم بدراستها، لأن لهذا التحديد أهمية كبيرة في

توضيح الدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في عملية التنمية داخل المجتمع العربي، فهل يقوم الباحثون العرب بهذا الدور المنوط بهم القيام به؟

المبحث الثاني:- دور البحوث الإنسانية والاجتماعية في تنمية المجتمع

لم يعد البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ترفاً تمارسه وتحتكره بعض الأمم دون غيرها، بل أصبح، اليوم، ضرورة ملحة تحتاجها كل البلدان على اختلاف درجاتها ومراتبها في سلم التنمية البشرية، إذ أنه إن لم تعن هذه الدول، ودولنا العربية منها، عبر مؤسساتها العلمية، وبخاصة جامعاتها، ومراكزها البحثية، بالبحث العلمي في مختلف المجالات، فإنها لن تجد الحلول الناجعة للعديد من المشكلات التي تواجهها (الكفري، 2004م)، والتحديات الكبرى التي تفرضها عليها البيئة الدولية التي تتواجد فيها، فالعصر اليوم هو عصر التحديات الكبرى، والمنافسة الشديدة باتت تفرض على الجميع العمل بكل الطرق المشروعة – وقد لاتتوانى بعض الدول في أحيان كثيرة عن استخدام الطرق غير المشروعة- من أجل الحصول على موطئ قدم في الساحة الدولية.

وعلى الرغم من أن الجميع بات يسلم اليوم بأن البحث العلمي يعد أداة أساسية من أدوات تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المجتمعات والدول، إلا أن الاعتقاد لازال سائداً، في العديد من مجتمعاتنا، بأن المقصود بذلك هو البحث في مجال العلوم الطبيعية الحقة، أو التقنية، وهو الأمر الذي جعل الكثير من هذه الدول تولي عناية خاصة واهتماماً متزايداً لهذه العلوم (نشرية البحث العلمي، عدد1، فيفري 1996م)، وتخصص للبحث في هذه المجالات أموالاً طائلة، وإمكانيات هائلة، ولايبقى للبحث في مجالات العلوم الإنسانية، على الرغم من أهميته، إلا النزر اليسير من تلك المخصصات. وهو الأمر الذي يجعل إسهام البحوث العلمية في هذه العلوم مرهوناً بحجم الإمكانيات المرصودة، والميزانيات المخصصة، فيرتفع بارتفاعها، ويتقلص بانخفاضها.

ويمكن القول بأن التنمية المستدامة، في اليمن، لايمكن تحقيقها إلا عبر التنسيق بين كافة الأنساق المعرفية، أي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، من جهة، والعلوم البحتة والتطبيقية، من جهة أخرى. فالسياق اليمني يتطلب اهتماماً خاصا بتلك

العملية، وعلى سبيل المثال: فإن عملية نشر الخدمات الصحية في اليمن يتطلب ليس فقط إلى خبراء في العلوم الصحية، بل، أيضاً، إلى خبراء في علم الاجتماع والجيولوجيا والسكان، وذلك بسبب تجيعة التضاريس ونمط التوزيع السكاني السائد في اليمن، وينطبق الأمر نفسه على العديد من الخدمات التعليمية وغيرها (القصير، 1999م: 64).

وعليه يمكن القول: بأن البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لايقل أهمية عن باقي المجالات، بل إنه يعد مؤشراً فعلياً على ترسخ قيم الحداثة، والعقلانية، والحوار، والتسامح، وكذا مؤشراً على إمكانية التحكم في المستقبل المنظور، والبعيد، وتوجيه مصير الأمم والشعوب. فكم من حضارة قامت على أكتاف العديد من الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكم من تراث إنساني حفظته كتابات مفكرين وباحثين في العلوم الإنسانية، ألم تنهض الحضارة العربية الإسلامية على أكتاف العديد من المفكرين والعلماء من شتى العلوم؟ كما أن العديد من المجتمعات الأوروبية أعادت بناء حضارتها، في عصر النهضة، اعتماداً على كتابات العديد منهم، وخاصة من علماء المسلمين، ثم إن العلوم الإنسانية والاجتماعية تعد أداة للإضافة والإبداع في محيطنا الحضاري، ومختبراً لتطوير وتفعيل دور البحث العلمي بصفة عامة، كما أن للعلوم الإنسانية أهمية، ودوراً، في دراسة المشكلات الاجتماعية، لقدرتها على تفسير الكثير من الظواهر، واكتشاف النسيج المعقد للأزمات، ومعرفة العوامل المولدة لها، لايمكن إنكاره أبداً. إن العلوم الإنسانية هي التي تؤخر العقل الراجح الذي يحتاج إليه الطبيب، والمهندس، والاقتصادي، والسياسي، وعليه وجب القول بأن البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يجب اعتباره اليوم بمثابة الضرورة الوخنية والقومية، لتعميق معرفتنا بمجتمعاتنا، وبمشكلاتها الحقيقية، واقتراح الحلول التي تناسبها، ووضع السياسات المناسبة للبحث العلمي في كل دولة عربية على حدة، من أجل تحقيق هذه الغايات السامية والنبيلة.

ولعل الجامعات العربية، ومراكز البحث العلمي الموجودة فيها، هي المعول عليها، أكثر من غيرها، القيام بهذا الدور فهل تقوم جامعاتنا العربية، واليمنية، فعلاً، بما هو مطلوب منها؟ أم أن دورها لايتعدى الدور التقليدي المتمثل في تخريج عشرات العاخلين عن العمل إلى الشارع؟ وماهو المطلوب من جامعاتنا في هذا المجال؟ ذلك ماسيحاول الباحث مناقشته في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني

واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات اليمنية

واقع البحث في العلوم الإنسانية في العديد من الدول العربية، متشابه إلى حدٍ بعيد، حيث يعاني البحث العلمي من أزمة تكمن في عدم قدرته على تقديم فهمٍ صحيح للبيئة العربية، من جهة، وعلى عدم قدرته على مواكبة التطور المعرفي الذي يصيب هذه العلوم، من جهة أخرى. فمعظم النظريات تم نقلها دون أن يكون هناك فهم للواقع الذي تقدم فيه، وبالتالي أصبحت هذه العلوم مقيدة بقيود كثيرة حالت دون أن تسهم في تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي، كما أن إسهامات العلوم الاجتماعية مازالت محدودة ومازالت معظم الكتابات مقيدة بطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا (الطراح، 2004م).

ولذا سيكون التركيز هنا على توضيح الأسباب التي أسهمت في خلق، وتكريس، هذه الأزمة التي تعاني منها العلوم الإنسانية في الدول العربية، واليمن على وجه الخصوص، حيث سيتركز البحث على قضايا البحث العلمي، وخاصة في إطار الجامعات اليمنية، باعتبار الأهمية التي يمكن له أن يلعبها في الخروج من هذه الأزمة.

فلعل أكثر مهام الجامعة، - أية جامعة - ، أهمية هي مهمة البحث العلمي، فهي تعتبر أهم مؤسسة يمكن أن توكل إليها مهمة مواكبة التقدم العلمي عبر العالم، والعمل على تطويعه واستيعابه، وإجراء أبحاث علمية ودراسات في مختلف ميادين المعرفة، إلا أن البحث العلمي في الجامعات العربية، في شقيه: البحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والبحث في العلوم الطبيعية والتطبيقية، لم يحظ بالعناية الكافية سواء من حيث المخصصات المالية المعتمدة لها، أو من حيث التنظيم، أو حتى من حيث مستلزمات البحث العلمي الأخرى (الكفري، 2004م)،

ولعل واقع جامعاتنا اليمنية اليوم يدل على أنها ليست بأفضل حالاً من تلك الجامعات، أن لم تكن في وضعية أقل مستوى منها.

إن وضعية كهذه تعد بيئة غير صالحة بالمرة لإنجاز بحوث علمية في المستوى العلمي اللائق، وسيحاول الباحث أن يبين مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه البحث والباحث العلمي في مختلف الميادين في المجتمع اليمني مع التركيز على البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، موضوع البحث (في المبحث الأول)، على أن ينتقل، بعد ذلك، لبيان واقع الحال في جامعة إب، التي هي مركز هذه الدراسة، وتحديد ممكنات البحث العلمي داخلها، انطلاقاً من تقييم الوضع الحالي (في المبحث الثاني).

المبحث الأول:- الصعوبات والعوائق التي تواجه البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن

من المفترض أن يأتي البحث العلمي في صدارة الأولويات اليومية للجامعات، وأن يكون في مقدمة اهتمام عضو هيئة التدريس، شأنه شأن التعليم، أو التدريس. وفي الظروف الاعتيادية والطبيعية يجب أن تنجز أي جامعة العديد من البحوث السنوية، ولابد أن تكون هذه البحوث في إطار خطط وبرامج تنفيذية لبنود الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وعندما يحدث ذلك سيتخذ البحث العلمي الطابع المؤسسي داخل الجامعات (القصير، 1999م: 61).

والجامعات تتفاوت فيما بينها حول الأهمية التي توليها لوظائفها الثلاث الأساسية وهي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. فبينما يعطى البحث العلمي أهمية خاصة، في العديد من الدول المتقدمة، من خلال تمويل مختلف مشاريعه، وتوفير كل الموارد اللازمة له من موارد بشرية وفنية وغيرها، نجد أن الجامعات العربية تهتم بعملية التدريس باعتبارها الوظيفة الأولى والأساسية، ولاتولي باقي الوظائف إلا اهتماماً ثانوياً (السبيعي، 2004م)، والجامعات اليمنية، كغيرها من الجامعات لازالت تولي، ولأسباب كثيرة، اهتماماً أقل لوظيفتي: البحث

العلمي، في مختلف المجالات، وخدمة المجتمع المحلي، وهو مايجعلها أقرب إلى جامعات التعليم بالمعنى الحرفي للكلمة.

والبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية واليمنية – رغم مسيرته الطيبة – لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، رغم العديد من المحاولات التي بذلت لتوصيف واقعه وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبيله ومسيرته، وتقلل من فاعليته. حيث يعاني هذا البحث من ضعف نسبي، إذا ماقورن بالبحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية (الكفري، 2004)، أما إذا قورن بماهو قائم في الدول المتقدمة، أو حتى بعض الدول النامية، فإن الحال في مستوى أدنى بكثير مما قد نعتقد. وعليه يتوجب البحث في مختلف الأسباب التي تحول دون وصول البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية إلى المستوى المأمول.

فعلى الرغم من استقطاب الجامعات للغالبية العظمى من حملة الشهادات العليا، إلا أن وضع البحث العلمي والتقني لازال هامشياً، ولايزال معظم تركيزها ينصب على التدريس، ولاينطبق هذا الواقع على الجامعات اليمنية، فقط، إذ أن وضع البحث العلمي والانتاج العلمي، في العديد من الجامعات العربية، متشابه إلى حدٍ كبير، ولعل أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك تتمثل في الآتي (سعد، 2000م: 194 ، السبيعي، 2004):-

1- لاتوجد نصوص واضحة في لوائح الجامعة تؤكد على تخصيص وقت (نصاب) للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات عضو هيئة التدريس، فاللوائح تركز عادة على تحديد ساعات التدريس، ويبدو أنها تفترض أن ساعات التدريس الفعلي القليلة تتيح لعضو هيئة التدريس القيام ببحوث إلى جانب قيامه بالتدريس، والأعمال الأخرى المرتبطة به. وحتى في حالة وجود نصوص تسمح بتفريغ هيئة التدريس وتحديد نصاب لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي فإنها نادراً ماتنفذ.

2- صعوبة الأوضاع التي يعيشها عضو هيئة التدريس واضطراره للقيام بأعمال إضافية خارج الجامعة وداخلها مما يؤثر على الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصصه للبحث العلمي.

3- أن نشاط عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي يكاد يرتبط بدرجة رئيسية بالترقية إلى لقب علمي أعلى، ويكاد يكون أهم حافز له. حيث لاتوجد حوافز أخرى مادية، أو معنوية.

4- ضآلة التسهيلات المتاحة للبحث العلمي: مكتبات، مختبرات، وسائل طباعة ونشر.

5- ضعف الطلب الاجتماعي على البحث العلمي الجامعي، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فمعظم المجتمعات العربية تلجأ إلى مراكز البحوث والمختبرات الخارجية، وربما مراكز بحوث خارج الجامعات عندما تحتاج إلى مشورة علمية في حل مشكلاتها، ونادراً ما تلجأ إلى الجامعات.

6- إثقال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية.

7- انعدام الحوافز والمزايا المشجعة على البحث العلمي.

8- ويمكن أن يضاف إلى كل تلك العوامل والأسباب هجرة العديد من العقول والباحثين اليمنيين إلى الخارج بحثاً عن تحسين مستوى العيش.

وبشكلٍ عام يمكن القول بأن البحث العلمي في الجامعات اليمنية، في مختلف العلوم، يعاني من فقر واضح في توفر القاعدة المادية المطلوبة لقيامه بالنشاط البحثي، ومنها على سبيل المثال (سعد، 2000: 182):

- ضعف المختبرات، والأجهزة اللازمة للبحث العلمي.
- شحة المراجع والدوريات العلمية، وتخلف خدمات التوثيق والمكتبات.
- انعدام الخدمات العلمية والفنية وقلة الفنيين والمساعدين اليمنيين.
- عدم توفر التسهيلات المرتبط بالنشر والطباعة.
- غياب الحوافز التي تقدم لتشجيع البحث العلمي.
- انعدام العلاقة بين الجامعات والمؤسسات مما يؤدي إلى اتجاه مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إلى طلب الاستشارة والخدمات من جهات خارج الجامعات في الداخل والخارج.

وإذا كان واقع البحث العلمي، في مختلف المجالات، وفي العديد من الجامعات اليمنية، يعاني من كل هذه الصعوبات والعوائق، فإن هذا الأمر من شأنه

أن يجعل مهمة الباحث اليمني، حتى في أرقى المؤسسات التي يفترض فيها أن تشكل بيئة مناسبة للبحث العلمي، أصعب بكثير إذا ما قورنت بوضعية الباحثين في مجتمعات أخرى. وهذا قد يدفع إلى طرح التساؤل التالي: هل يعيش الباحثون في جامعة إب هذه الوضعية نفسها ؟ أم أنهم أفضل حالاً من نظرائهم في باقي الجامعات اليمنية .

ذلك ما ستحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال التطرق لواقع البحث العلمي في جامعة إب، وبالخصوص من خلال متابعة مختلف البحوث التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (سواءً أكانوا يمنيين، أم غير اليمنيين) والتي نشروها في مجلة الباحث الجامعي، الصادرة عن الجامعة.

المبحث الثاني:- واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في جامعة إب

من المعلوم للجميع أن الجامعات، ظلت لفترات طويلة من الزمن هي مصدر كل ما يستجد على الساحة من أفكار، وأنها تؤدي دور المحرك لعجلة التطور والتنمية في العديد من المجتمعات البشرية، وقد تفاوتت الجامعات في القيام بالدور المنوط بها، وتباينت بصورة بادية للعيان، فمنها ما لمع نجمه كمؤسسة أكاديمية فعالة ذات سمعة عالمية، ومنها ما بقي يراوح مكانه، أو تقلص دوره مع مرور الزمن (باطويح، 1999م: 127).

والجامعات العربية تتفاوت في حجم أنشطة البحث والتطوير، ويمكن تقسيمها، في هذا الصدد، إلى ثلاث مجموعات (غانم، 2000م: 206) هي:

1- جامعات البحث والتطوير، وتشكل فقط حوالي 20% من مجموع الجامعات العاملة في البلدان العربية، ويشكل حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير فيها حوالي 80% من مجموع ماتنفقه الجامعات العربية.
2- المجموعة الثانية وتشكل مايقرب من 35% من مجموع الجامعات العربية، وهي تنفق مابين 15- 18% من مجموع ماتنفقه الجامعات العربية على البحث والتطوير.

3- أما المجموعة الثالثة، وهي تمثل العدد الأكبر من الجامعات العربية العاملة في هذا الوقت، وتمثل حوالي 45% من إجمالي عدد الجامعات العربية، ويمكن تسميتها بجامعات التعليم.

وتحدد بعض الدراسات (باطويح، 1999م: 127) العديد من المعايير التي تحدد كفاءة الجامعات وتقييمها من حيث البحث العلمي وأهمها:-

1- نشر عدد معين من الأبحاث العلمية كحدٍ أدنى، إضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومدى أهميتها وربطها بقضايا التنمية، وهذا يقضي إلزام أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى قيامهم بمهام التدريس، بنشر عدد معين من الأبحاث سنوياً ومراجعتها علمياً.

2- توفر الأجهزة والمعدات والمختبرات، والمراجع اللازمة للقيام بالبحث العلمي، وذلك من خلال الموارد الخاصة بالجامعات، أو بالتعاون مع شركات القطاعين الخاص والعام.

3- توفر الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة، وتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة بشكلٍ جماعي.

4- توفر المخصصات المالية الخاصة بمكافآت الباحثين، خصوصاً أولئك الذين يساهمون في تطوير الانتاج.

والواقع أن تطبيق المعايير، المذكورة أعلاه، على معظم جامعاتنا اليمنية يجعل العديد منها يقبع في مرتبة متدنية جداً من حيث مدى الاهتمام بالبحث العلمي، وهو الأمر الذي يجعل الباحث يؤكد ماذكر سابقاً من أن أكثر جامعاتنا اليمنية، وباستثناءات قليلة جداً، هي جامعات للتعليم أكثر من كونها جامعات للبحث العلمي.

وهذا يدفع الباحث إلى محاولة دراسة وضع البحث العلمي في جامعة إب، باعتبارها إحدى الجامعات اليمنية الناشئة، ومحاولة التعرف على واقع البحث العلمي فيها، بصفة عامة، ووضعية البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة.

فقد جاء قرار إنشاء الجامعة في سنة 1996م، بمثابة حلٍ لمشكلة التعليم التي كان يواجهها العديد من أبناء هذه المحافظة الذين كان عليهم في السابق أن يلتحقوا إما بجامعة صنعاء، أو عدن، أو كليات التربية في إب، وتعز، وعليه فقد كانت لهذا القرار السياسي آثار إيجابية تمثل أهمها في: تشجيع العديد من الطلاب على مواصلة التعليم الجامعي الذي حرموا منه في السابق لاعتبارات اقتصادية، أواجتماعية. وعلى الرغم من حداثة عمر الجامعة، حيث لم تبلغ العقد الأول من عمرها بعد، إلا أنها باتت تشكل واحدة من أهم الجامعات اليمنية، وأصبحت تتكون من عدد كبير من الكليات وصل إلى ثماني كليات هي:

- كلية التربية بإب – كلية التربية بالنادرة – كلية الآداب – كلية التجارة والعلوم الإدارية – كلية الزراعة – كلية العلوم – كلية الهندسة – وأخيراً كلية طب الأسنان.

وعلى الرغم من أن السنوات الأولى، من عمر الجامعة، قد خصصت لاستكمال البنى التحتية والمنشآت التابعة للجامعة، التي لم تستكمل بعد، إلا أن البحث العلمي في الجامعة قد لقي اهتماماً ظل يتزايد من سنة لأخرى، وقد جاء في الفصل الحادي عشر، مادة (3) من لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي (الجمهورية اليمنية، 2004م)، ما يلي : " تسعى جامعة إب لتحقيق الأهداف التالية في مجال البحث العلمي:

أ- التعمق في المعرفة العلمية وفتح مجالات جديدة أمام الباحثين لاستثمار قدراتهم لإنتاج أبحاث يمكن الارتكاز عليها في الدراسات التطبيقية.

ب- تنسيق الخطط البحثية للكليات، والمراكز التابعة للجامعة، وتقديمها إلى المجلس [المقصود مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي]، للإقرار.

ج- التنسيق مع الجامعات والوزارات ومراكز ومؤسسات البحث العلمي المحلية والعربية والأجنبية وكل ماله صلة بقضايا البحث العلمي.

د- اقتراح ميزانية للبحث العلمي وعرضها على المجلس لاعتمادها تمهيداً لإقرارها من قبل مجلس الجامعة.

هـ- اعتماد ترشيح الباحثين للمشاركات في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمية داخل اليمن وخارجه.

و- تقديم الدعم المادي إلى الباحثين بعد تقديم أبحاثهم.

ز- الإشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمي التي تقام مركزياً ".

وفي واقع الأمر أننا في حاجة إلى تفعيل كل هذه النصوص واللوائح المنظمة لعمل الجامعة حتى يصبح البحث العلمي هماً يومياً، وواقعاً معاشاً، فليست النصوص هي التي تنقصنا، ولكن ينقصنا تطبيق تلك النصوص.

لقد مثلت مجلة الباحث الجامعي، الصادرة عن الجامعة منذ سنة 1998م، وكما جاء في افتتاحية أحد أعدادها (الباحث الجامعي، العدد 6: هـ)، " أحد الروافد البحثية التي تضم بين دفتيها مجموعة من البحوث والدراسات التي تتناول مختلف القضايا البحثية سواء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو في مجالات العلوم التطبيقية والطبيعية، والتي أعدت من قبل أعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات الجامعة، ومن خارجها "، وبمراجعة الأعداد التي صدرت من هذه المجلة منذ تاريخ صدورها يمكن تسجيل العديد من الملاحظات انطلاقاً مما جاء في الجدول (1).

جدول(1) يبين عدد البحوث التي أنجزت ونشرت في مجلة الباحث الجامعي منذ صدورها بحسب المجال الذي تنتمي له (☆)

العدد / التاريخ	عدد البحوث	الإنسانية والاجتماعية	العلوم الطبيعية والتطبيقية
الأول / 1998م	11	9	2
الثاني / 2000م	7	6	1
الثالث / 2001م	10	2	8
الرابع / 2002م	10	10	صفر
الخامس / 2003م	14	9	5
السادس / يناير 2004م (☆☆)	17	13	4
السابع / يونيو 2004م (☆☆)	17	13	4
الإجمالي	86	62	24

(*)- مصدر البيانات: الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي، وقد قام الباحث بإعداد الجدول اعتماداً على ماجاء فيها.

(**)- ابتداءً من العام الحالي 2004م سوف تصدر مجلة الباحث الجامعي مرتين كل سنة عوضاً عن مرة كل سنة.

حيث يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات ومنها:

- أن مجلة الباحث الجامعي ظلت هي الوسيلة الأكثر أهمية، وإن لم تكن الوسيلة الوحيدة، لنشر البحوث التي تصدر عن الباحثين العاملين في الجامعة، وقد انتظم صدور هذه المجلة طيلة الفترة الماضية، وبمعدل عددٍ واحدٍ كل سنة، باستثناء إنقطاع صدور هذه المجلة خلال سنة 1999م.
- ابتداءً من بداية العام 2004م، سوف تصبح هذه المجلة نصف سنوية لمواجهة الأعداد المتزايدة من البحوث التي ينجزها أعضاء هيئة التدريس والباحثين العاملين في الجامعة، وهو ماقد يعكس، أيضاً، تزايد الاهتمام في الجامعة بالبحث العلمي.
- أن البحوث المنجزة في العلوم الإنسانية والاجتماعية احتلت حيزاً كبيراً ضمن البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي باستثناء العدد الثالث، الذي أشرنا له سابقاً، حيث بلغت نسبة البحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة حوالي 80.32% من مجموع البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي، والتي تقدم بها باحثون يعملون في الجامعة، وحوالي 51.04% من المجموع الكلي للبحوث التي نشرت في هذه المجلة وهي نسبة مهمة.
- أن البحوث الإنسانية والاجتماعية ظلت تحتل مكانة هامة في مختلف الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي باستثناء العدد الثالث، حيث سجل فيه تناقصاً كبيراً في عدد البحوث الإنسانية والاجتماعية وصل إلى بحثين فقط. لكن هذا العدد سرعان ماسيتزايد سنة بعد أخرى إلى أن وصل في العددين الصادرين سنة 2004م وحدها إلى (26) بحثاً ودراسة مختلفة صادرة عن مختلف الكليات الإنسانية والاجتماعية الموجودة في الجامعة.

وفي الجدول (2)يتبين عدد البحوث التي أنجزها الباحثون المنتمين إلى كليات مختلفة من الجامعة وسيتضح مدى مساهمة كل كلية في البحث العلمي في جامعة إب.

جدول (2) يوضح أعداد البحوث المنشورة في مجلة الباحث الجامعي بحسب الكليات (☆)

الكلية / العدد	العدد 1	العدد 2	العدد 3	العدد 4	العدد 5	العدد 6	العدد 7	المجموع
الآداب	6	4	–	7	2	5	5	29
التجارة والعلوم الإدارية	1	–	1	–	1	1	3	7
التربية – إب	1	–	–	–	1	2	4	8
التربية – الناذرة	1	1	–	–	1	2	–	5
العلوم	1	–	4	–	1	1	1	8
الزراعة	1	–	–	–	2	–	1	4
طب الأسنان	–	–	–	–	–	–	–	–
الهندسة	–	–	–	–	–	–	–	–
من جامعات أخرى	–	2	5	3	6	6	3	25
الإجمالي	11	7	10	10	14	17	17	86

(*)- مصدر البيانات: أعداد مختلفة من مجلة الباحث الجامعي، والجدول من إعداد الباحث.

وبتحليل ما جاء في الجدول السابق، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:-

- فيما يتعلق بإسهام الكليات التي تدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن كلية الآداب بأقسامها المختلفة: أداب عربي، إنكليزي، دراسات إسلامية، وعلوم قرآن، تاريخ، جغرافيا، أسهمت بأكبر عدد من البحوث التي نشرت في مجلة الباحث الجامعي بـ(29بحثاً)، وباستثناء العدد الثالث الذي لم يكن لها أي حضور فيه فقد كانت هي الكلية الأكثر إسهاماً ببحوثٍ ودراساتٍ في كل أعداد المجلة.
- تليها كليتا التربية- إب، والتجارة والعلوم الإدارية بـ (8)، و (7) بحوث على التوالي، أي بمعدل بحثٍ واحد كل سنة، ثم كلية التربية بالنادرة بـ (5) بحوث.
- وجاءت إسهامات الكليات العلمية في الجامعة محدودة في الكثير من أعداد المجلة، ربما باستثناء العدد الثالث الذي عرف إسهام كلية العلوم بأربعة بحوث دفعة واحدة وهو مايمثل نصف عدد البحوث التي أسهمت بها خلال السنوات الماضية كلها والتي بلغت (8) بحوث فقط، تليها كلية الزراعة بعدد(4) بحوث فقط، أي بمعدل بحثٍ واحد كل سنتين، و لأسبابٍ قد يكون منها عدم توفر المختبرات والمواد المختبرية اللازمة لإجراء البحوث العلمية، لم تسهم كليتا

الهندسة، وطب الأسنان خلال السنوات الماضية بأي بحثٍ، إذ كان رصيدها من البحوث = صفراً.

- أنه باستثناء العدد الأول الذي لم يعرف مشاركة أي باحثٍ من خارج جامعة إب، فإن المشاركات التي وردت على مجلة الباحث الجامعي، بدءاً من العدد الثاني، من معظم جامعات الجمهورية اليمنية، وفي مختلف التخصصات، بلغت نسبة مهمة إذ وصل العدد إلى (25) بحثاً، أي مانسبته 29.06% من مجموع البحوث التي نشرت في كل الأعداد الصادرة من مجلة الباحث الجامعي، منها: (16) بحثاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، و(9) بحوث في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية. وهو مايعني انفتاح مجلة الباحث الجامعي على مختلف الجامعات ومراكز البحث اليمنية، وهذا أمر قد تكون له انعكاسات طيبة على المدى المتوسط، وربما البعيد.

وعلى الرغم من أن الأعداد المتزايدة من البحوث المنجزة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقارنة بالبحوث في باقي المجالات الأخرى، قد توحي للبعض بأن واقع البحث العلمي في هذه العلوم لايعاني من أية مشاكل تذكر، إلا أن هذا العدد المتزايد من البحوث هو، في الواقع، نتيجة مباشرة لرغبة العديد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في الحصول على ترقيات علمية، أو بغرض المشاركة الخارجية في المؤتمرات والملتقيات الدولية، كما أنه ثمرة لمثابرة هؤلاء وتضحياتهم ومجهوداتهم الشخصية في غياب أي دعمٍ حقيقي من قبل الجامعة للبحوث التي تنشر في إطار مجلة الباحث الجامعي.

وما يلاحظ على هذه البحوث هو التركيز على الدراسات الميدانية، والاستطلاعات، أكثر من استنادها إلى الجوانب النظرية، بحثاً عن صفة العلمية لهذه البحوث، وإغفال دراسة المشكلات النظرية والابستمولوجية للعلوم الإنسانية، ويعود اختلاف توجه البحوث في مجال العلوم الإنسانية في جامعة إب، وتفضيل العديد من الباحثين في الجامعة اتجاهات معينة في البحث، أو اعتمادهم على طرق معينة في البحث إلى العديد من الأسباب منها: تأثر عدد كبير من الباحثين، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية، بطبيعة التكوين الأكاديمي، المتأثر بالثقافة الأنكلو- سكسونية،

ومنها، كذلك، قلة المراجع، والمصادر، والدوريات، التي تناولت نفس مواضيع البحث والتي قد تعين الباحث على إكمال بحثه أو دراسته.

وفي ظل غياب الفعالية لأية إستراتيجية وطنية، أو داخلية، للبحث العلمي، وفي ظل نقص الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في إطار الجامعات اليمنية، يمكننا القول بأن واقع البحث العلمي في اليمن، بصفة عامة، وفي جامعة إب، بصفة خاصة، في حاجة ماسة إلى وقفة جادة لتلمس المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول واقعية انطلاقاً من التقييم الفعلي لواقع البحث، ومشاكله في الجامعات اليمنية، فهل ستجد هذه الدعوة آذاناً صاغية؟

النتائج:-

من خلال البحث وبالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، التي درست واقع البحث العلمي في مختلف المجالات، سواء على الصعيد الوطني، أو الإقليمي، أو العربي، ومن ملاحظة الواقع المعيش في إطار جامعة إب، يمكن استنتاج العديد من المشاكل المرتبطة بموضوعنا وأهمها التالي:-

1- غياب استراتيجية بحثية وطنية منظمة وهادفة وواضحة، وهو ما من شأنه أن يعيق عملية التخطيط السليم للتنمية الشاملة في المجتمع اليمني.
2- التركيز على دور الجامعة التدريسي، وإهمال الجانب المتعلق بالبحث العلمي.
3- سيادة نظرة، رسمية، ومجتمعية، قاصرة تقلل من دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في عملية التنمية المجتمعية.
4- قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي، وعدم تخصيص موازنات مالية كافية من شأنها أن تجعل البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية، أحد الخيارات في التنمية المجتمعية.
5- غياب الدعم والتشجيع المادي والمعنوي للبحوث المنجزة في إطار الجامعة.
6- عدم تنظيم المؤتمرات والملتقيات الدولية في إطار الجامعة، ومحدودية فرص السفر المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية

الداخلية، والخارجية، وهو مايقلل من فرص الاحتكاك والتواصل العلمي بين عضو هيئة التدريس وقرنائه من الجامعات الاخرى.

7- ندرة فرص النشر للبحوث العلمية المنجزة من قبل الباحثين والأساتذة الجامعيين، وهو ماأدى إلى قلة الاستفادة من هذه البحوث في صناعة القرار، وتحقيق التنمية الشاملة في مجتمعاتنا.

8- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث العلمي من مصادرها المختلفة.

التوصيات:-

واعتماداً على ما جاء في النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يوصي بالآتي:-

1- ضرورة توفير الدعم المالي اللازم، والطويل الأمد لمراكز البحث العلمي في الجامعة، وإعادة تفعيل الموجود منها، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- دعوة مختلف المؤسسات البحثية، الخاصة منها والعامة، لتطوير نشاطها وزيادة فعاليتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لتغيير نظرة المجتمع لدور هذه العلوم في عملية التنمية.

3- تعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والباحثين اليمنيين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم، لتبادل المعلومات والمصادر والخبرات دون أية عوائق، ومد هذا التعاون ليشمل مختلف الباحثين من أقطار العالم العربي، والعالم.

4- ضرورة عقد مؤتمر علمي سنوي داخل الجامعة، وبالتناوب بين الكليات العلمية والإنسانية.

5- تشجيع إقامة منتديات دائمة بالتعاون بين مختلف كليات الجامعة، وتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين من مختلف كليات الجامعة.

6- ضرورة الفصل، ولو في المدى المتوسط أو البعيد، بين نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، حتى يأخذ كل مجال مايستحقه من الاهتمام والتركيز.

7- ضرورة استحداث مجلة خاصة بالبحوث العلمية والتطبيقية، وأخرى خاصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية، على غرار ماهو متبع في العديد من الجامعات اليمنية أوالعربية، لإتاحة حيز أكبر، أمام باحثي الجامعة، لنشر البحوث المتعلقة بهذه العلوم.

الخاتمة

عندما بدأت البحث في واقع العلوم الإنسانية والاجتماعية في اليمن، تولد لدي شعور قوي بأن الوضعية هنا ليست بأفضل حالاً من باقي المجتمعات والدول العربية، التي تعاني فيها العلوم الإنسانية من تجاهل صناع القرار، حتى أنها لاتدخل ضمن نطاق اهتمام العديد منهم، أسوة بالعلوم الأخرى، ولايلقون بالاً لما ينجز من بحوث ودراسات في إطارها، وبعد أن شارفت على اتمام البحث، أجدني في حاجة إلى مراجعة العديد من المسلمات التي بدأت بها البحث، فالمشكلة هنا أن الموارد المتاحة للبحث العلمي بشكلٍ عام هي أقل من المطلوب بكثير، ويستوي في هذا مختلف مجالات البحث العلمي. وعلى الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات، ورفع العديد من التوصيات عن السبل الكفيلة بالرفع من كفاءة البحث العلمي في المجتمع اليمني، وعن الحلول والمعالجات التي على الدولة أن تتبعها في سبيل حل مشاكل البحث العلمي في اليمن، إلا أن هذه التوصيات والحلول لم تجد آذاناً صاغية، وبالتالي بقي البحث العلمي في اليمن، في مختلف المجالات يراوح مكانه، وبقيت الحال كما هي عليه، وربما إلى أجلٍ غير معروف.

وينطبق الحال، إلى حدٍ كبير، على وضعية البحث العلمي في جامعة إب، التي تظل، بدورها، في حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المخصص للبحث العلمي، وبخاصة ذلك الدعم الذي يصرف من أجل تشجيع الباحثين، وإقامة الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية، ولم يعد بخافٍ على أحد أن الزمن الذي نعيش فيه هو

زمن يجري فيه سباق محموم من أجل الحصول على موطيء قدم بين الأمم المتقدمة. ولن تنال أمة مكانتها إلا بالإنفاق السخي على البحث العلمي في شتى المجالات والميادين.

قائمة المصادر والمراجع:

1- البازعي، سعد، تعالي المصطلح وانحناء التعريب، بحث قدم في ندوة الترجمة والثقافة العربية بالكويت، منشور في موقع جريدة الوطن (الكويت)، بتاريخ 9 / 7 /2001م: www.alwatan.com/graphics.

2- باطويح، محمد عمر، إشكالية البحث العلمي في الجامعات العربية، بحث مقدم إلى ندوة: " البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل" عدن خلال الفترة 4 –6 ديسمبر، 1999م.

3- بلال، أحمد،« البحث العلمي العربي: واقع، ومردود، وتطلعات مستقبلية»، مجلة شؤون عربية، العدد 65، نيسان – أبريل – نيسان 1991م.

4- الجمهورية اليمنية، جامعة إب، نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، الأمانة العامة، لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي (2004م).

5- الدباغ، ذنون حامد، معوقات البحث العلمي .. الأسباب والمعالجة، بحث مقدم إلى ندوة: " البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل" عدن خلال الفترة 4 – 6 ديسمبر، 1999م.

6- السبيعي، نوره خليفة تركي، البحث العلمي في دول مجلس التعاون: الواقع والأفاق المستقبلية، ورقة قدمت إلى: منتدى العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخليج حول "التعليم العالي ورؤى المستقبل" 9 – 10 مارس 2004م، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، بحث منشور عبر موقع المركز: www.grc.ae

7- سعد، عبد الجبار عبد الله، التعليم الجامعي في اليمن ودوره في التنمية، بحث مقدم إلى: مؤتمر التعليم الأهلي، الذي نظمته جامعة الملكة أروى (الأهلية) صنعاء 30 مايو – 1 يونيو 2000م.

8- السيد، محمد أحمد، هل العلوم الإنسانية أقل مرتبة؟ ملخص ورقة قدمت إلى: منتدى العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخليج، الدورة الأولى"التعليم العالي ورؤى المستقبل" 9 – 10 مارس 2004م، منشور في موقع مركز الخليج للأبحاث، دبي.

9- الغالي، أحرشاو، « معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي»، مجلة شؤون عربية، العدد 67، أيلول – سبتمبر 1991م.

10- غانم، محمد، « تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(37)، يناير 2000م.

11- القصير، أحمد، « تطور البحث في الجامعات اليمنية»، الثوابت، العدد 18، أكتوبر – ديسمبر، 1999م.

12- قنصوة، صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية (عرض نقدي لمناهج البحث)، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1984م).

13- الكفري، مصطفى عبد الله، التعاون البحثي بين الجامعات العربية والأوربية في مجال العلوم الإنسانية، بحث منشور في موقع مجلة العلوم الاجتماعية http://www.swmsa.com/index.php.

14- محمد، علي عبد المعطي، السرياقوسي، محمد، أساليب البحث العلمي، (الكويت: مكتبة الفلاح،الطبعة الأولى، 1988م).

15- نشرية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، العدد 1، شباط – فيفري 1996م. منشور عبر موقع المؤسسة: www.tamimi.org

16- وقيدي، محمد، « أسئلة أولية حول وضعية العلوم الإنسانية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل، العدد 136، 6 / 1990.

17- مجلة الباحث الجامعي، الأعداد (1 – 7)، الجمهورية اليمنية، جامعة إب.